

هــل سـيوقف القضـاء البريطـاني تــدفق الأسلحة للسعودية؟

كتبه أليس روس | 9 فبراير ,2017



ترجمة وتحرير نون بوست

من القرر أن تنطلق، يـوم الثلاثـاء، الراجعـة القضائيـة الهادفـة إلى وقـف عمليـة تصـدير الأسـلحة البريطانيـة إلى الملكة العربيـة السـعوديـة، نظرا لأن هـذه الأسـلحة قـد تسـتخدم في عمليـات قتـل غير قانونيـة تسـتهـدف المدنيين في اليمن، الأمر الذي يعتبر انتهاكا صارخا لحقوق الإنسان.

وفي الأثناء، يدعي القائمون على الحملة المناهضة لتجارة الأسلحة، أن الغارات الجوية العشوائية التي تشنها الملكة العربية السعودية على اليمن، تعد بمثابة دليل على أن الأسلحة البريطانية قد تستعمل في ضربات عسكرية غير قانونية، التي تعتبر اختراقا واضحا للقانون الإنساني الدولي.

منذ بداية الحرب في اليمن، في مارس/آذار 2015، واجهت عمليات بيع الأسلحة للمملكة العربية السعودية وبقية دول الخليج، مراقبة مكثفة ودقيقة. وفي الوقت ذاته، وجهت أصابع الاتهام للمملكة العربية السعودية على خلفية اضطلاعها في قتل الآلاف من المدنيين، والتسبب بكارثة إنسانية في واحدة من أكثر الدول فقرا في النطقة.

أوصت لجنتان من ضمن اللجان البرلانية المختارة للتنمية الدولية، بتعليق



تراخيص تصدير الأسلحة للمملكة العربية السعودية، إلى أن يتم الانتهاء من التحقيق الدولي المستقل

في الواقع، تعتبر الملكة العربية السعودية أهم عميل للمملكة المتحدة في مجال تجارة الأسلحة. فمع بداية الحرب في اليمن، منح وزراء الحكومة البريطانية تراخيص لتصدير الطائرات والذخائر، وغيرها من العدات، للمملكة العربية السعودية بقيمة تجاوزت سقف 3.3 مليار جنيه إسترليني.

وفي القابل، يمنع قانون تجارة الأسلحة، الذي يتعامل بموجبه الاتحاد الأوروبي والملكة العربية السعودية، منح تراخيص تصدير الأسلحة، إذا كانت تمثل "خطرا واضحا" على الدول الأخرى أوفي حال تم استعمالها في عمليات من شأنها أن تتجاوز القانون الإنساني الدولي.

عموما، يشرف وزير الدولة لشؤون التجارة الدولية، ليام فوكس، على منح تراخيص الأسلحة بالتشاور مع وزارة الخارجية، ووزارة الدفاع، ووزارة التنمية الدولية.

وفي هذا السياق، صرحت المتحدثة باسم وزارة التجارة الدولية لصحيفة الغارديان أن "الملكة المتحدة تلعب دورا قياديا، في العمل على إيجاد حل سياسي للصراع الدائر في اليمن، ومعالجة الأزمة الإنسانية".

وأضافت التحدثة باسم وزارة التجارة الدولية أن "الملكة المتحدة تعتمد أكثر أنظمة الرقابة صرامة في العالم أن الصادرات. في الحقيقة، إن الصادرات الدفاعية للمملكة العربية السعودية تخضع للمراجعة المستمرة والدقيقة. لن ندلي بالمزيد من التصريحات حول هذه القضية، نظرا للإجراءات القانونية الحالية".

ومن ناحية أخرى، كانت صفقة الأسلحة التي أبرمتها الملكة العربية السعودية، موضع انتقاد حاد ومتواصل من قبل العديد من الصادر، من بينها وزراء في الحكومة البريطانية وممثلو اللجان البرلانية المختارة للتنمية الدولية.

في السنة الماضية، أوصت لجنتان من ضمن اللجان البرلمانية المختارة للتنمية الدولية، بتعليق تراخيص تصدير الأسلحة للمملكة العربية السعودية، إلى أن يتم الانتهاء من التحقيق الدولي المستقل، الذي فتح على خلفية الزاعم المتعلقة بانتهاك القانون الدولي من قبل السعودية. وفي الأثناء، اكتشفت اللجنتان أن التحقيقات التي أجرتها الحكومة لمعرفة استعمالات الأسلحة البريطانية، لم تكن ذات مصداقية.

ومن جهة أخرى، نشرت لجنة الشؤون الخارجية، التي رفضت التوقيع على توصية اللجنة المذكورة آنفا، تقريرها الخاص، وقالت فيه إنه "لن يتم النظر في أي قرار يتعلق بشأن صادرات الأسلحة إلى الملكة العربية السعودية، إلا أن يتم معرفة ما ستفضي إليه قضية هذا الأسبوع". علاوة على ذلك، دعت لجنة الشؤون الخارجية إلى إجراء تحقيق مستقل، تقوده الأمم المتحدة، حول المزاعم التي تدعي أن الملكة العربية السعودية قد خرقت القانون الإنساني الدولي.



وجهت أصابع الاتهام للمملكة العربية السعودية على خلفية اضطلاعها في قتل الآلاف من الدنيين، والتسبب بكارثة إنسانية في واحدة من أكثر الدول فقرا في النطقة

خلافا لذلك، صرحت الحكومة البريطانية أنها لن تتمكن من التحقيق في الادعاءات الفردية، وفي الوقت ذاته سمحت لوزارة الدفاع بالاستماع إلى الادعاءات القدمة حول هذه القضية، بهدف "بلورة نظرة شاملة حول موقف الملكة العربية السعودية"، تجاه قانون الحرب الذي "يحظر الاستهداف العشوائي للمدنيين، أو البنية التحتية المدنية".

في الحقيقة، وحسب تقديرات الأمم المتحدة، تسبب الصراع في اليمن، في العامين الماضيين في مقتل ما لا يقل عن 4619 مدنيا، وتشريد حوالي 19 مليونا آخرين، الذين يعانون من ويلات الحرب وفي أمس الحاجة إلى الساعدة الإنسانية.

ومن الثير للاهتمام أنه قد ظهرت مزاعم أفادت أن كلا الطرفين؛ البريطاني والسعودي، متورط في جرائم حرب. فضلا عن ذلك، وصف تقرير مسرب للأمم المتحدة، في الشهر المنصرم، الاستهداف الذي لحق بالمدنيين، بأنه كان على نطاق "واسع وممنهج"، وأن التفجيرات لم تستثن الرافق الصحية والدارس، وحفلات الزفاف ومخيمات النازحين.

في شهر ديسمبر/كانون الأول الماضي، امتنعت الولايات المتحدة عن تصدير بعض الذخائر، التي تتميز بدقة التوجيه والتصويب، إلى الملكة العربية السعودية، في ظل تنامي مخاوفها من أن يتم إساءة استعمالها في اليمن.

الصدر: الغارديان

رابط القال : https://www.noonpost.com/16561